

الثورة الفلسطينية ، كما كان مصدرا للقلق في اسرائيل اذ جاء تعبيرا واضحا عن حالة العزلة الدولية التي أخذت تعيش فيها اسرائيل بصورة متزايدة ومتسارعة منذ اندلاع الحرب في المنطقة ، اذ اقدمت الدول الاغريقية التالية على قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل مشترطة الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة قبل اعادتها : غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، السنغال ، غانا ، كينيا ، زامبيا ، غامبيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، الغابون ، سيراليوني .

أما على جبهة البترول فقد اتخذت الدول العربية المعنية مزيدا من الاجراءات الهامة في استخدام هذا السلاح لدعم القضية العربية . وكانت أهم هذه الاجراءات : (١) قطع البترول كليا عن هولنده بسبب سياستها المعادية للعرب وكان لهذه الخطوة اصداء عالمية واسعة بسبب الموقع الخاص الذي يحتله مرفأ روتردام باعتباره أكبر مركز في العالم لتكرير البترول وتوزيعه . وانقطاع النفط عن هولنده لن يؤثر على هذا البلد وحده بل سيبترك آثاره السلبية على اوروبا كلها بما في ذلك المنشآت الامريكية العسكرية وغير العسكرية في القارة .

(٢) قيام المملكة العربية السعودية بتخفيض انتاجها من البترول بنسبة ٥% (بالإضافة الى التخفيضات السابقة) ابتداء من اول شهر تشرين الثاني ، وعلان قطر في ٨ تشرين الثاني عن خفض مماثل نسبته ٢٥% من انتاجها .

(٣) القرار الذي اعلنه وزراء النفط العرب على اثر اجتماعهم في الكويت في اوائل الشهر الحالي بخفض انتاج البترول في كل دولة من دولهم لشهر تشرين الثاني الى ٧٥% نسبة الى ما كان عليه في شهر ايلول الماضي على ان يضاف الى ذلك خفض ما نسبته ٥% في مطلع كانون الاول المقبل . وتركت الخطوات البترولية العربية اثارا هامة على العالم الرأسمالي ككل . فقد استدعت السلطات المسؤولة في الولايات المتحدة في ٣٠ تشرين الاول ممثلي شركات النفط الرئيسية لاجراء مباحثات استراتيحية في وجه مخاوف متزايدة بأن يقضي حصار النفط العربي على فرص الولايات في مجابهة برد الشتاء بنجاح وتلبية الحاجات المحلية من النفط . واجتمع كبار المسؤولين في ٢١ شركة نفط عالمية مع المسؤولين الحكوميين في وزارة الداخلية للبحث في

المشتركة (وعددها ٩ دول) في ٦ تشرين الثاني حيث حددت موقفا واضحا من موضوع التسوية السلمية في الشرق الاوسط وأكدت عزمها على المشاركة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجراءات الوصول الى التسوية . وقد نص البيان الاوروبي على : (١) ضرورة عودة القوات الاسرائيلية الى مواقعها كما كانت في ٢٢ تشرين الاول تنفيذاً لقراري مجلس الامن رقم ٣٣٩ و ٢٤٠ خصوصا وان هذه العودة ستسهل حل المشكلات المعالجة الاخرى المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والجيش المصري الثالث . (٢) أمل الحكومات الاوروبية المعنية بأنه بعد موافقة مجلس الامن على قراره الرقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الاول الماضي سيصبح من الممكن البدء في اجراء مفاوضات من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط تطبيقا لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل بنوده . وستبذل هذه الحكومات كل ما في وسعها للمساهمة في اطار الامم المتحدة . وتقدر هذه الحكومات ان أي اتفاق سلام ينبغي ان يستند الى المبادئ او النقاط الآتية :

(أ) عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة .

(ب) ضرورة ان تضع اسرائيل حدا لاحتلالها للاراضي التي تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .

(ج) احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الإقليمية وحققها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

(د) الاعتراف بأنه في حال اقرار سلام عادل ودائم ينبغي أخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار .

(هـ) وفقا للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن يجب ان تشمل التسوية السلمية ضمانات دولية . كما انه يجب تدعيم هذه الضمانات باجراءات متعددة من بينها ارسال قوات مكلفة بالحفاظ على السلام الى المناطق التي قد يتقرر نزع سلاحها وفقا للمادة الثانية من القرار ٢٤٢ .

وقد احتفظت الدول الاوروبية المصدرة للبيان بحق تقديم أية مقترحات في المستقبل بشأن تسوية النزاع في الشرق الاوسط . وقد لقي البيان الاوروبي ترحيبا حارا في الدول العربية وفي اوساط